المعادي في ليبيا بنظام مؤيد لمصر » ، ليصل الى القول « ومن اجل تحقيق هذين الهدفين اللذين لا يعتبران هدفين شخصيين فقط ، بل مصلحة مصرية موضوعية واضحة ، فان السادات على استعداد لدفع ثمن العزلة المؤقتة عن العالم العربي . ويجب علينا تقدير ذلك والامتناع عن اخراج السادات ومصر ... » .

وكان موشيه دايان وزير الخارجية قد استبق في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٣/٢٧) احتمال قيام مصر بانتهاك المعاهدة وخروجها للحرب في حال تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي ، اعتقادا منه ان الاقتصاد المصري ، وكذلك مصر ، اصبحا مرتبطين بالولايات المتحدة الاميركية ، ولذا فانه « من الصعب الاعتقاد ان الولايات المتحدة ستساعد مصر في السير في طريق الحرب ضد اسرائيل » .

يضاف الى ذلك اعتماد دايان على العامل الزمني الوارد في الاتفاقية ، التي نصت على بقاء القوات الاسرائيلية في الجزء الشرقي من سيناء ، فهذا على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لكل من مصر واسرائيل . فهو يضم شرم الشيخ والمطارات والمستوطنات ، « ولذا فان المصريين سيضطرون اذن ان يدرسوا : هل هم معنيون بنسف الاتفاق وابقائنا في هذه المنطقة من سيناء ؟ ... » . واعرب دايان عن اعتقاده « ان المصريين لن يخوضوا الحرب في حال تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي ، والامر الذي يمكن ان يفعلوه هو سحب السفير المصري من اسرائيل او ما شابه ذلك ، بيد ان ذلك لن يعيد مصر الى الحرب » .

ويرى العديد من المعلقين ان اختلاف وجهات النظر للاطراف الثلاثة الموقعة على المعاهدة تجاه الحكم الذاتي ، يحمل بين طياته خطر انهيار المعاهدة ، ومن بين هؤلاء مردخاي اورن (عل همشمار ، ٧٩/٣/٢٨) الذي يعتقد ان السادات بدعم من كارتر يرى في الحكم الذاتي طريقا نحو اقامة كيان وطني مستقل او مرتبط بالاردن ، بينما ترى اسرائيل فيه « طريقا لضمان سيادتها على هذه المناطق » .

ويتساءل اورن « هل من الممكن الافتراض ان حكومة بيغن ستتخلى عن مخططات ضم الضفة الغربية وقطاع غزة كما تخلت عن مخططات اخرى انطلاقا من العقلانية السياسية التي تستحق الثناء ، لكي تضمن السلام » . الا انه يضيف « اذا ما نفذ رئيس الحكومة وعده للمفدال وللوزير شارون قبل سفره الى واشنطن ، واذا ما اتسم العام القادم باندفاعة استيطانية مكثفة في مناطق الضفة الغربية ، واذا ما اضفت الحكومة سياسة رسمية على مشروع الحكم الذاتي مستمدة من تقرير بن اليسار (حكم ذاتي للسكان، استيطان شامل ، سيطرة على الاراضي ومصادر المياه ، الحكم العسكري كمصدر للصلاحيات) ، حينذاك ، ليس هناك ثمة شك بأن معاهدة السلام التي جرى التوقيع عليها الآن ، ستواجه ضربة خطيرة ، ويكسو ضباب كثيف مستقبل تطبيع العلاقات » .

وهناك من يرى ان « الالغام » الكامنة لاتفاقية السلام لا تكمن فقط في تباين وجهات النظر بين الاطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية ، بل تتعلق ايضا باطراف ثلاثة اخرى : المعارضة المصرية ، جبهة الرفض العربية وجبهة الرفض الاسرائيلية . « اننا نأمل ، اذا لم نقل نصلي ، بأن يتمكن السادات في الصمود ولا يفشل على يد معارضيه في الداخل